وفقا للمادة 24 من اللائحة.. والرد الأسبوع المقبل

الغانم: طلبنا رأي الخبراء الدستوريين في طلب إجازة قدمه دشتي مرفقاً بتقارير طبية

مرزوق الغانم

قال رئيس مجلس الأمة مرزوق الغانم إنه وعدد من النواب اطلعوا على طلب الإجازة المقدم من النائب د.عبدالحميد دشتي وللتوضيح حتى لا يكون هناك لغط أن الموضوع ليس غياب بعذر إنما طلب اجازة وفقا للمادة 24 من اللائحة الداخلية.

وأضاف الغانم في تصريح للصحافيين عقب الاجتماع الذي حضره كل من النواب فيصل الكندري حمود الحمدان علي الخميس وماجد موسى ومحمد طنا وعسكر العنزي لمناقشة طلب النائب عبدالحميد دشتي بطلب إجازة انهم اتفقوا جميعا على طلب رأي الخبراء الدستوريين في أن يعطونا رأيهم في هذا الطلب مكتوبا وسأوافيكم بالرأي إن شاء الله بداية الأسبوع القادم.

وقال إن الموضوع ليس قرارا وان هناك من يريد أن يظهر الأمر بغير حقيقته وان ما حدث في الجلسة الماضية وتحديدا التي قبلها موضوع قبول العذر حيث تقدم بكتاب واحد غير مدعم بأي سند وطلب قبول العذر وكان يقول إن السوابق كانت كل الاعذار تقبل، نعم وأقول له كانت في السابق كل الاعذار تقبل ولكن لم يحدث في السابق أن تقدم عشرة نواب بطلب مناقشة العذر وهذا ما حدث في الجلسة السابقة ولا توجد في اللائحة نص صريح يمنع هؤلاء الأعضاء من تقديم هذا الطلب ولذلك قبلنا هذا الطلب وتم التصويت عليه لأنه كان عذرا للغياب وما هو مقدم الآن مختلف تماما، موضحا أن المقدم الآن طلب اجازة طبقا للمادة 24 من اللائحة الداخلية.

وأضاف أن النائب دشتي ارفق مع طلب الإجازة تقرير طبي مختوم من الجهات المعنية حتى لا نستعجل في هذا الأمر ناقشنا الموضوع مع الإخوة النواب وطلبنا رأي الخبراء الدستوريين مكتوبا وسيتخذ قرار بعد وصول الرأي، مشيرا إلى أن الطلب المقدم هو طلب إجازة مرفق به تقارير طبية وليس طلب إجازة مرضية.

وذكر أن طلب الإجازة محدد المدة طبقا للمادة 24 من اللائحة وحتى لا ندخل بالتفاصيل طلبنا من الخبراء الدستوريين إعطاءنا رأيهم. وتابع: بالنهاية لا النائب دشتي ولا غيره من النواب سيمنعنا من تطبيق اللائحة فقد أقسمنا على احترام الدستور وقوانين الدولة واللائحة هي قانون وحتى نكون واضحين وصادقين لن نبني قرارنا على أساس أن من تقدم هو عبدالحميد دشتي إنما هناك نصوص لائحية للتأكد، طلبنا من الخبراء الدستوريين إعطاءنا رأيهم مكتوبا.

رئيس المجلس يهنئ نظيريه في جمهوريتي سيراليون وتوغو

بعث رئيس مجلس الأمة مرزوق الغانم ببرقية تهنئة إلى رئيس البرلمان في جمهورية سيراليون شيكو بادارا باشيرو دمبويا، وذلك بمناسبة العيد الوطني لبلاده. كما بعث الرئيس الغانم ببرقية تهنئة إلى رئيس المجلس الوطني في جمهورية توغو داما دراماني بمناسبة العيد الوطني لبلاده.

حتى لا تترتب على ذلك انتخابات تكميلية

الجيران: التريّث في إسقاط عضوية دشتي لآخر 6 أشهر من عمر الفصل التشريعي

دعا النائب د.عبدالرحمن الجيران الى التريث في إسقاط عضوية النائب د.عبدالحميد دشتي الى آخر 6 أشهر من عمر الفصل التشريعي حتى لا يترتب على هذا الإسقاط انتخابات تكميلية قد تشهد شحنا طائفيا.

وقال الجيران في تصريح صحافي امس: «أرى الآن القضية تخطت إطارها الشخصي ودخلت الإطار الدولي والإقليمي وهذا من شأنه تضييق الخناق على مزاعم الحرية للنائب فيما يبديه من آراء، وذلك لمساسه مباشرة بعمق العلاقات بين الكويت ودول الجوار كالبحرين والسعودية».

وشدد الجيران على انه في حال صدر حكم في جناية أو جنحة مخلة بالشرف أو الأمانة او أمن الدولة او مساس بالذات الأميرية، واكتسب الحكم الدرجة النهائية يعرض الأمر على اللجنة التشريعية لبحثه وتقرير إسقاط عضويته ويرفع الأمر الى المجلس ليقرر ما يشاء

وهذا ما حدث مع أحد الاعضاء في مجلس 2009عندما صدر حكم نهائي ضده في قضية تزوير.

وبين الجيران أنه في حالة مجلس 2009 تم عرض الأمر على المجلس الذي رفض إسقاط العضوية.

وأضاف الجيران لذلك أرى التريث في إسقاط عضوية دشتي لأنه من غير المصلحة الآن إجراء انتخابات تكميلية، خاصة في الدائرة الأولى وما قد تحتويه من شحن طائفي في هذه المرحلة، والتي هي بحاجة الى حكمة القيادة في المجلس.

وتمنى الجيران إرجاء الأمر الى الأشهر الـ 6 الأخيرة من عمر المجلس الحالي وعندها يجوز إسقاط العضوية دون الحاجة إلى إجراء انتخابات تكميلية.

د. عبدالرحمن الجيران

عبدالله: لجنة عليا للفحص الدوري والدقيق لأصحاب الملفات في «الطب النفسي» كل 6 أشهر

د.خليل عبدالله

منح اللجنة جميع الصلاحيات من قبل مجلس الوزراء

قدم النائب د.خليل عبدالله اقتراحا برغبة جاء فيه ما يلي:

نظرا لوجود بعض المرضى النفسيين الذين يعانون من اضطرابات نفسية وعقلية قد يؤثرون في إيذاء المجتمع وقد يشكلون خطرا في تعاملهم مع الآخرين، وخاصة ممن يكون غير مسؤول عن تصرفاته نتيجة عدم أخذه للعلاج النفسي والعقلي أو نتيجة لأخذه للجرعات العلاجية التي تجعله غير متحكم بتصرفاته مما قد ينتج عنه قيامه بأعمال خطرة وغير واعية وغير مسؤولة، وبالتالي يتسبب في جريمة من الجرائم التي يعاقب عليها القانون سواء في حال إيذائه لنفسه أو إيذائه لمجتمعه، ولحماية المجتمع الكويتي وحماية للمريض النفسي فإننا نتقدم بالاقتراح التالي:

تشكيل لجنة طبية عليا مكونة من رئيس وأعضاء بمستشفى الطب النفسي ومن أعضاء من وزارة الداخلية وهيئة القوى العاملة وديوان الخدمة المدنية وأي جهة يراها وزير الصحة مناسبة للمشاركة بعضوية هذه اللجنة، على أن يتم إعطاؤها ومنحها الصلاحيات اللازمة من قبل مجلس الوزراء الموقر، تكون مهمة عملها متخصصة بوضع السياسات العامة واللوائح الخاصة بتنظيم ما يلي:

1 ـ الفحص الدوري والدقيق لأصحاب الملفات في الطب النفسي كل ستة أشهر، للحالات المرضية التي تعاني من اضطرابات نفسية شديدة أو متوسطة أو من الأنواع المرضية لغير المسؤولين عن تصرفاتهم، وتحديد من يستلم الدواء باسمهم ومن يحق له صرف الدواء وعدد الجرعات وتاريخ المراجعة الدورية والالتزام بالمواعيد وعدم مخالفتها لاستمرار العلاج والمتابعة الدورية لحالة المريض.

2 ـ آلية فحص العمالة الوافدة القادمة أول مرة للبلاد وإجراءات الحصول على نتيجة لائق نفسيا وعقليا.

3 ـ آلية التعامل مع اكتشاف حالات لأي وافد يعاني من أمراض نفسية من النوع الذي يكون فيه غير مسؤول عن تصرفاته ويحتاج لعلاج وآلية إصدار قرار من اللجنة الطبية بالتنسيق مع وزارة الداخلية بإلغاء إقامته ومغادرته البلاد.

4 ـ العمل على التنسيق مع وزارة الداخلية لسحب رخص السوق وقيادة السيارات لكل من لديه ملف بالطب النفسي من الحالات المرضية التي لا يسمح لهم بالقيادة، والتنسيق مع هيئة القوى العاملة وديوان الخدمة المدنية لمنع عمل أي مريض نفسي لديه ملف بالطب النفسي من الحالات المرضية النفسية والعقلية التي لا يسمح فيها بالعمل والتعامل مع الآخرين.

5 ـ آلية التعامل مع الموظفين الجدد بالقطاعات الحكومية والشركات التابعة لها لضمان خلوهم من الأمراض النفسية والعقلية قبل التعيين.

6 ـ وضع آليات مناسبة لضمان عدم تقدم أو ترشح أو تعيين من لديهم ملفات بالطب النفسي في المجالس والمؤسسات الحكومية والشركات التابعة لها.

طالب «الشؤون» و«الهيئة» بضرورة الاستجابة

الهاجري لسرعة صرف المخصصات التعليمية للطلاب ذوي الاحتياجات الخاصة

طالب رئيس لجنة ذوي الاحتياجات الخاصة البرلمانية النائب ماضي الهاجري بسرعة صرف المخصصات التعليمية الخاصة بالطلاب ذوي الإعاقات التعليمية وعدم وقفها أو تعليقها نظرا لحاجة هؤلاء الطلاب لتلك المصروفات التي تعينهم على أعباء الحياة.

وسأل الهاجري في تصريح صحافي عن مبرر تعليق الهيئة العامة لشؤون ذوي الإعاقة المخصصات التعليمية الخاصة بالطلاب المعاقين المسجلين لدى الهيئة، مؤكدا أن هذا القرار به إجحاف وظلم لهؤلاء الطلاب، مشيرا الى أن إضافة وشمول الطلاب بطيئي التعلم إلى القانون لا تؤثر على ميزانية الدولة كما أن المبالغ المخصصة لهؤلاء الطلبة قيمتها لا تكاد تذكر في ظل الهدر الحكومي الذي نراه يوميا، ولا حاجة لتعليقها، وكان على الهيئة صرفها لحين اتخاذ الإجراءات اللازمة لحسم هذا الأمر.

وشدد الهاجري على وزيرة الشؤون الاجتماعية والعمل وعلى مدير الهيئة العامة لشؤون ذوي الإعاقة بضرورة صرف تلك المخصصات وعدم تعليقها وصرفها بأسرع وقت ممكن كما كانت تسير بشكل منتظم في السابق، مستدركا بقوله: ألا يكفيكم يا مسؤولي الهيئة ما هم فيه من معاناة وعدم مراعاة المجتمع لظروفهم وتأتون وتوقفون مخصصاتهم!

ماضي الهاجري

تدخل سمو الأمير بشكل شخصي يعني أن الحلّ بات وشيكاً

العوضي: نأمل أن تكون المفاوضات اليمنية نهاية للأزمات العربية

كامل العوضي

الكويت أدت دوراً كبيراً في تقريب وجهات نظر الطرفين والتأسيس لمرحلة جديدة في اليمن

قال رئيس لجنة الشؤون الخارجية في مجلس الأمة النائب كامل العوضي إن المفاوضات اليمنية في الكويت تعتبر أساسا لمرحلة جديدة في اليمن يسودها التفاهم والتوافق والتنسيق بين طرفي النزاع اليمني، مشيدا بحكمة وخبرة وحنكة صاحب السمو الأمير الشيخ صباح الأحمد، الذي أعطى للمفاوضات زخما جديدا، وأفسح المجال أمام أفكار جديدة من شأنها أن تقرب وجهة نظر الطرفين.

وأضاف العوضي أن تدخل سمو الأمير بشكل شخصي ولقائه مبعوث الأمم المتحدة لليمن اسماعيل ولد الشيخ احمد، يعني أن الحل بات قريبا، مشيدا بدور سمو الأمير في إعطاء دفعة قوية للمفاوضات، كما أكد ولد الشيخ بقوله إن «لقاء سموه مع الأطراف اليمنية كل على حدة كان له النصيب الكبير في الوصول إلى الأجواء الإيجابية التي تم التوصل اليها في المشاورات»، مؤكدا أن سموه استطاع تذليل كل العقبات التي تعترض المفاوضات ونجح في إعادتها إلى نصابها الصحيح بخبرته الكبيرة، وإيمانه بوجوب حل القضية اليمنية وكل القضايا العربية الأخرى بشكل سياسي مقبول للشعوب العربية التي نالت ما نالت من ويلات الحرب والخراب، وإصرار سموه على إنهاء المفاوضات بشكل إيجابي. وأضاف العوضي أن الكويت بقيادة صاحب السمو أدت أدوارا مهمة في رأب الصدع وتقريب وجهات النظر ونزع فتيل الكثير من الأزمات وخاصة في المنطقة العربية والإسلامية، مشيدا برؤية صاحب السمو ونظرته المتفائلة للأمور بما يساهم في إيجاد حلول توافقية ومنطقية قابلة للتنفيذ في قضايا مستعصية.

وأعرب العوضي عن أمله وثقته في قدرة الكويت على المساعدة في حل المشكلات الكثيرة التي تعاني منها الدول العربية مثل العراق وسورية وليبيا وغيرها من الدول العربية التي تواجه الأزمات، آملا أن تتوصل الأطراف المتنازعة إلى الحلول المناسبة لوحدة شعوبها ورفاهيتها وتقدمها بعد أن عانت ما عانته من ويلات الحرب والهجرة والتشرد والفقر.

كما أشاد العوضي بالجهود الكبيرة التي تبذلها وزارة الخارجية الكويتية بقيادة وزير الخارجية الشيخ صباح الخالد، الذي أكد ان الحكومة الكويتية ستوفر كل متطلبات النجاح للمفاوضات اليمنية، مع إصرار الحكومة الكويتية على وضع نهاية للصراع في اليمن واعتبار المفاوضات اليمنية في الكويت فرصة تاريخية لحقن دماء الشعب اليمني بجميع أطيافه وبداية نهاية كل الأزمات العربية، منوها بتصريح وزير الخارجية وتأكيده على جاهزية دول الخليج لتمويل مشاريع إعادة الإعمار بالتعاون مع المجتمع الدولي في اليمن فور التوصل إلى الحل المناسب للأزمة. وأثنى العوضي على الجهود الخليجية الجادة التي تبذلها دول الخليج كلها وعلى رأسها المملكة العربية السعودية للخروج بحلول ناجعة في اليمن والدول العربية الأخرى بعد أن طال أمد الصراع وأدى إلى كوارث إنسانية ودمار وخراب في كل أرجاء هذه الدول، مؤكدا أن الهدنة كبداية لإنهاء الصراع سوف تعود على الجميع بالفائدة وتعيد نعمة الأمن والأمان على الأشقاء اليمنيين والعرب كلهم. وختم العوضي منوها بالدور الإنساني الذي يستمر صاحب السمو في أدائه بكل محبة وإصرار، مؤكدا أن المساهمة في إنهاء الحروب في المناطق الساخنة هو عمل إنساني جماعي كبير يعود بالخير والمنفعة على كل الشعب دون استثناء ويعتبر عملا إنسانيا أكبر تأثيرا من أعمال الإغاثة والمساعدات على أهميتها.

«لا يعتقد أحد من المسؤولين أننا سنقبل بذلك»

الخميس: عدم قبولي وصف الأعضاء بالمناديب لغيرتي على السلطة التشريعية

قال النائب علي الخميس إن عدم قبولي وصف اعضاء مجلس الأمة بالمناديب جاء من منطلق غيرتي على هذه السلطة التشريعية والتي تمثل الشعب.

وأكد الخميس بالقول: عندما اعترضت على هذا الوصف لأنه جاء بالتعميم على جميع أعضاء السلطة في جميع المجالس ولم يكن منصبا على فئة معينة لذلك لا نقبل المساس.

وأشار الخميس إلى عدم قبول المساس بمجلس الشعب الذي وجد للرقابة والمحاسبة والتشريع والدفاع عن حقوق المواطنين فلا يعتقد أحد من المسؤولين أننا سنقبل هذه التصرفات.

وشدد الخميس على أن من لم يحاسب من يتهجم على السلطة التشريعية من أحد مسؤولي الحكومة فليتحمل تبعات ذلك.

علي الخميس

استفسر عن إيجارات محلاتها

عاشور يطلب تزويده بإيرادات «أملاك الدولة» على الجمعيات التعاونية

تقدم النائب صالح عاشور بسؤال لنائب رئيس الوزراء ووزير النفط بالوكالة ووزير المالية انس الصالح بالآتي:

أولا: فيما يخص الجمعيات التعاونية

1ـ يرجى تزويدي بكشف تفصيلي يبين جميع ايرادات املاك الدولة على الجمعيات التعاونية وإجمالي ايجار كل جمعية من الجمعيات التعاونية، مبينا فيه قيمة المتر المربع الواحد (لكل جمعية على حدة).

2ـ يرجى تزويدي بقيمة مبلغ الـ 5٪ التي تم فرضها على الجمعيات التعاونية وحصة كل محافظة من محافظات الكويت.

3ـ يرجى تزويدي بقيمة الإيرادات لأملاك الدولة من القيمة الايجارية لكل محل من محلات الجمعيات التعاونية التي نسبتها 30٪ والتي تستقطع لأملاك الدولة من القيمة الإيجارية لهذه المحلات (كل جمعية على حدة).

ثانيا: فيما يخص القسائم الصناعية

1ـ يرجى تزويدي بكشف تفصيلي يبين مجموع القيمة الإيجارية لمنطقة الشرق الصناعية، مبينا فيه القيمة الايجارية لكل قسيمة من القسائم وكم سعر المتر المربع الواحد في هذه المنطقة لصالح املاك الدولة وكم عدد القسائم في تلك المنطقة.

2 ـ يرجى تزويدي بكشف تفصيلي يبين مجموع القيمة الايجارية لمنطقة الشويخ الصناعية، مبينا فيه القيمة الايجارية لكل قسيمة من القسائم وكم سعر المتر المربع الواحد في هذه المنطقة لصالح املاك الدولة وكم عدد القسائم في تلك المنطقة.

صالح عاشور

الحويلة: ما إجراءات «السكنية» تجاه أخطاء «شمال غرب الصليبخات»؟

د.محمد الحويلة

يجب على «السكنية» تعويض المواطنين عن الأضرار التي لحقت بهم

وجه النائب د. محمد الحويلة سؤالا الى وزير الدولة لشؤون الإسكان ياسر أبل جاء فيه: يعاني الحاصلون على الرعاية السكنية في شمال غرب الصليبخات من مشاكل كثيرة وأضرار من خلال سوء تشطيبات منازلهم وبعض أعمال البناء، وافتقار منطقتهم للخدمات العامة والعديد من المشكلات الأخرى التي تشمل التشطيبات النهائية بمختلف أنواعها، فقد كان من واجب المؤسسة العامة للرعاية السكنية التأكد من المواصفات قبل تسلمها المشروع ومدى مطابقتها وسلامتها وجودتها، وعلى ما تم رصده من أخطاء يجب الآن ان يتم تعويض المواطنين عن الضرر الذي لحق بهم وفتح تحقيق لمعرفة من المتسبب ومحاسبة المسؤولين عن هذا الخطأ والإهمال الواضح بطريقة التنفيذ في مباني شمال غرب الصليبخات، الأمر الذي يتطلب الوقوف والمتابعة لهذا الموضوع من أجل إنهاء هذه المعاناة حتى لا يتحمل المواطنون أخطاء عدم تطبيق شروط العقد المبرم مع الشركة المنفذة للمشروع من حيث نوعية وجودة مواد البناء المنصوص عليها والمحددة سلفا في العقد المبرم وما نتج عنه من أضرار مادية ونفسية على المواطنين الذين تم تسليمهم البيوت. لذا يرجى افادتي عن الآتي:

1ـ هل تم إثبات جميع المخالفات والملاحظات على المقاول الرئيسي حين تم إجراء التسلم الابتدائي والنهائي أم ان هناك بعض الملاحظات والمخالفات الإنشائية لم يتم اكتشافها إلا بعد الاستلام النهائي؟ وإذا كانت هناك بعض الأعمال المخالفة أو الملاحظات التي لم يتم تداركها إلا بعد التسلم النهائي، فهل تم تكليف المقاول الرئيسي باستكمالها أو إصلاحها أم ان المواطن صاحب البيت هو الذي تكفل بالإصلاح؟ وإذا كان تم تكليف المقاول بتعديل وتصليح المخالفات والملاحظات فيرجى تزويدي بالمستندات الدالة عليها، أما في حال ترك الأمر لإجراء أعمال التصليح للمواطن صاحب البيت، فهل تم إجراء هذه الإصلاحات على حساب المواطن أم على حساب المؤسسة العامة للرعاية السكنية؟ يرجى بيان هذا الأمر مع الشرح والتسبيب، إن وجد.

2 ـ ما الإجراءات التي اتخذتها الوزارة لكشف ومحاسبة المسؤولين عن هذا الخطأ والإهمال الواضح بطريقة التنفيذ في مباني شمال غرب الصليبخات عن الضرر الذي لحق بهم؟

3ـ هل تمت مساءلة فريق العمل أو اللجنة المكلفة بالإشراف على المقاول الرئيسي؟ إذا وجدت فعلا ولم تتم مساءلة المسؤولين عن التسلم النهائي، فما هي الأسباب المانعة للمساءلة القانونية؟ ومن يتحمل تكاليف الإصلاح والصيانة في هذه الحالة؟ وما الخطة التي انتهجتها المؤسسة العامة للرعاية الإسكانية لمعالجة أخطاء البناء وإصلاح العيوب والملاحظات على البيوت التي تسلمها أصحابها؟

4 ـ الكثير من المواطنين في شمال غرب الصليبخات، قاموا بالصرف المادي من حساباتهم الشخصية على أعمال إنشائية للبيوت، فهل سيتم تعويض هؤلاء المواطنين عن قيمة هذه الخسائر والأضرار والتلفيات والنواقص في إنجاز الأعمال الإنشائية؟